تهديدات الأمن الغذائي في مصر وسياسات المواجهه

Obstacles and challenges to food security in Egypt

تقي عصام السيد

طالبة ماجستير بكلية التجارة – جامعة أسيوط

محمد احمد علي العدوي

أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة – جامعة أسيوط

مروة محمد عبدالمنعم بكر

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة – جامعة أسيوط

المستخلص

تحظى قضية الأمن الغذائي باهتمام بالغ من قِبل جميع الدول والمنظمات الدولية حول العالم، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التى تمس الأمن الغذائي ومحاولة إيجاد الحلول لهذه المعوقات، من خلال وضع استراتيجيات وطنية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي تعمل على إدارة الموارد وتطوير منظومة الدعم الغذائي، إذ يأتي الأمن الغذائي في صدارة أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف الثاني الذي يسعى إلى القضاء التام على الجوع. وبناءً على ذلك، تتخذ الدول والمنظمات مختلف التدابير والإجراءات الممكنة من أجل القضاء على الجوع ومظاهر انعدام الأمن الغذائي.

وتُعد مصر من الدول التي أولت تحقيق الأمن الغذائي أولوية قصوى، حيث يمثل هذا الهدف تحديًا كبيرًا أمام الدولة المصرية، ويستدعي وضع سياسات فعالة ومدروسة لضمان تحقيق هذا الهدف الحيوي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الموارد المائية، التغيرات المناخية ، المبادرات الحكومية.

Abstract

Food security is a matter of great concern for all countries and international organizations around the world. This research aims to analyze the obstacles facing food security in Egypt and seek to provide realistic solutions to address them.

It is one of the top priorities within the Sustainable Development Goals (SDGs), with Goal (2) specifically aiming to achieve zero hunger. Therefore, countries and organizations are taking all available measures to eliminate hunger and food insecurity.

Egypt is among the countries that have made achieving food security a top priority. Ensuring food security poses a significant challenge for the Egyptian state and is considered a critical priority that necessitates immediate and strict measures. Additionally, well-thought-out and effective policies must be implemented to achieve the goal of eradicating hunger and addressing all aspects related to food security. This goes beyond merely ensuring the availability of food, but also includes ensuring access to it and maximizing its benefits.

Keywords: Food Security, Water Resources, Climate Changes, Government Intitiatives

المقدمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي هي من أهم القضايا التى تشغل الدول والحكومات، فهى تؤثر مباشرة على الأمن القومي للدول، فلم تعد القوة العسكرية وحدها كافية لضمان أمن الشعوب وتحقيق الإستقرار السياسي حيث أصبح تحقيق الأمن الغذائي هو السبيل الأول لتحقيق أمن وأمان الشعوب، وخاصة بعد الأزمات العالمية المتتالية التى ضربت العالم كالأزمات الاقتصادية والأوبئة والأمراض كوباء كورونا والحروب والصراعات كالحرب الروسية الأوكرانية والحرب الإسرائيلية على غزة والحرب الأهلية السودانية، حيث أن تأمين الغذاء أصبح ضرورة قصوى تحرر الدول من التبعية السياسية والاقتصادية وتحفظ لها إستقلالها.

ومن هنا أصبح هناك قلق لدى الدول يتعلق بتوفير الغذاء وتوفير إحتياجات المواطنين من الغذاء، ولذلك إتجهت الدول إلى الإعتماد على مصادرها المحلية مع تنويع المصادر التى تقوم بالاستيراد منها، ويزداد هذا القلق في ظل محدودية الموارد مع الزيادة السكانية السريعة، وإرهاق الاقتصاديات المعتمدة على الإستيراد وزيادة العبء على كاهل الموازنة العامة للدولة.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أحد أخطر التحديات التي تمس حياة المواطن المصري بشكل مباشر، حيث إن الأمن الغذائي يعد أساسًا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الأهمية العملية: يساهم البحث في تقديم توصيات قد تفيد صناع القرار والباحثين في تطوير السياسات الزراعية والغذائية في مصر.

أهداف الدراسة:

- دراسة التهديدات التى تهدد الأمن الغذائي المصري
- مناقشة وتقييم السياسات التي إتبعتها الحكومة المصرية لمواجهة هذه الأزمة.

- طرح عدد من المقترحات حول السياسات الغذائية في مصر وسبل تحقيق الأمن الغذائي في مصر.

مشكلة الدراسة: رغم الجهود التي تبذلها الدولة المصرية لتحقيق الأمن الغذائي ضمن خططها التنموية، إلا أن هذا الهدف ما زال يواجه تحديات كبيرة ومعقدة. وفي ظل هذه التحديات، تبرز الحاجة الملحة لتحليل شامل لأبرز المعوقات التي تعترض طريق تحقيق الأمن الغذائي في مصر، من هنا تنبع إشكالية هذا البحث، التي تسعى للإجابة عن السؤال الجوهري:

ما هي أبرز المعوقات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي في مصر، وما مدى تأثيرها، وكيف يمكن معالجتها من خلال استراتيجيات فعالة ومستدامة؟

بالإضافة إلى مجموعة من التساؤلات أهمها:

- ما هو تعريف الأمن الغذائي وما هي أبعاده ومؤشراته؟
- ما واقع الأمن الغذائي المصري؟
- ما هي مهدات الامن الغذائي في مصر؟
- ما استراتيجيات الدولة لتحقيق الأمن الغذائي ؟

حدود الدراسة:

الإطار الزماني: تدور أحداث هذه الدراسة في الفترة ما بين ٢٠١٤ وحتي ٢٠٢٤ فهي تهدف إلى دراسة وضع الأمن الغذائي منذ تولى حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ودراسة انعكاسات السياسات والبرامج التي إتخذتها الحكومه منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي في ٢٠١٤ على الأمن الغذائي المصري.

الإطار المكاني: يقع النطاق الجغرافى لهذه الدراسة في جمهورية مصر العربية.

الإطار المفاهيمي:

- **تعريف الأمن الغذائي:** يُحقق الأمن الغذائي عندما يكون جميع الناس في جميع الأوقات لديهم امكانية الحصول المادى والاجتماعى والاقتصادي على أغذية كافية وأمنه، تلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية [١]
- **الاكتفاء الذاتي الغذائي** :هو قدرة الدولة على انتاج الغذاء محلياً بالكميات التى تلبي حاجات السكان، دون الحاجة إلى الاستيراد من الخارج، ويعد مؤشراً على قوة النظام الزراعي وقدرته على الصمود امام الأزمات الخارجية.[٢]

الإطار النظري:

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم، الذى يقوم بدوره على تحليل النظام الغذائي في مصر، ودراسة والتهديدات التى تدور حول وتحول دون تحقيق الأمن الغذائي في مصر، مع مراجعة أثر السياسات التى اتخذتها الحكومة المصرية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وأثر تلك السياسات على المواطنين.

الدراسات السابقة:

تعتمد هذه الدراسة على اربعة دراسات تدور في مجملها حول التحديات والجهود المرتبطة بالأمن الغذائي في مصر من زوايا متعددة. تؤكد دراسة مركز المعلومات (٢٠٢٢)[٣] أهمية الأمن الغذائي كقضية استراتيجية، مقدمة توصيات حول ضبط الأسعار وضمان استقرار سلاسل الإمداد. أما دراسة الشحات وآخرون (٢٠٢٠)[٤] فتحلل العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي، مشيره لأهمية تحسين الدخل والاستثمار الزراعي والحوكمة. وتتناول دراسة صقر النور (٢٠٢٣) [٥] التغيرات في السياسات الزراعية والغذائية منذ ٢٠١٤، مبيّنة أثر المركزية والتوسع العسكري على المنظومة الزراعية. فيما تعرض دراسة المهدي وآخرون (٢٠٢١) [٦]العقبات التي تعرقل تحقيق استراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، وتوصي بإصلاحات شاملة لمواجهة تحديات نقص الموارد وتزايد الطلب. مجتمعةً، تسلط الدراسات الضوء على الحاجة لتكامل السياسات، وتحسين كفاءة الإدارة والاستثمار لضمان الأمن الغذائي المستدام في مصر.

ذلك بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأجنبية التى اهتمت بهذا الموضوع منها دراسة البنك الدولي بعنوان Egypt's Food Security Response to Global Supply Chain Disruptions[٧] والتي تحلل أثر الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في مصر، وتركز على دور الدولة في حماية الفئات الضعيفة. وتوجد دراسة أخرى لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بعنوان Monitoring Food Security in Egypt Joint FAO–WF Report[٨] وهي دراسة ميدانية أعدتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي حول معدلات انعدام الأمن الغذائي في مصر، مع توصيات لتحسين كفاءة الدعم الغذائي. هذه هي الدراسات التى استعانت بها الباحثة لمحاولة تحليل وضع الأمن الغذائي المصري والتهديدات التى تؤثر به، للوصول إلى الاستراتيجات التى تعمل على تحقيق الأمن الغذائي المصري.

مباحث الدراسة:

المبحث الأول : تحليل أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي المصري

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي المصري

المبحث الثالث: مهددات الأمن الغذائي المصري

المبحث الرابع: استراتيجات تحقيق الأمن الغذائي في مصر

المبحث الأول

تحليل أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي المصري

يعتمد الغذاء المتاح للإستهلاك على مصدرين: هما الإنتاج المحلي وهو المصدر الأول لتوفير السلع الغذاء للسكان من السلع الغذائية، والمصدر الثاني يتمثل في الإعتماد على الواردات من الخارج لسد عجز الإنتاج المحلى، ويعتبر الأمن الغذائي المصري في مأمن إذا كان لدى الدولة صادرات من سلع وخدمات توفر التمويل اللازم من العملات الصعبة لإستيراد الحبوب والغذاء [٩].

إن الأمن الغذائي هو الأمن الذى يتحقق عندما يكون لدى لجميع الناس في جميع الأوقات القدرة المادية والاقتصادية والاجتماعية للحصول على كمية كافية وآمنه من الطعام الذي يلبى احتياجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم الغذائية من أجل حياه صحية ونشطة [١٠] ، ومن هذا التعريف تبرز أبعاد الأمن الغذائي والتى تتمثل في التوافر والاستخدام والإستفادة والإستقرار.

أولاً:مؤشر التوافر

مؤشر التوافر هو احد الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي، ويرتبط بجانب المعروض من الأغذية أو بالتدفقات المادية من الأغذية إلى داخل بلد ما أو خارجه، ويعتبر توفير ما يكفي من الغذاء شرطاً ضرورياً لتحقيق الامن الغذائي، ولكنه غير كاف فقد تمتلئ أسواق بلد ما من الأغذية ولكن أسعارها تكون غير متناسبة مع إمكانات المجتمع إما لضعف دخلهم أو الإرتفاع في أسعار تلك المواد الغذائية مما يخفض من قدرتهم الشرائية ويجعلهم عاجزين عن الحصول عليها، ويتحدد توفر الغذاء من خلال الإنتاج الغذائي المحلى، وكفاءة التوزيع وتجارة الأغذية وغيرها من العوامل. [١١]

تبلغ مساحة الأراضي المنزرعة في مصر ٩.٤ مليون فدان، ليصل نصيب الفرد من حجم الأراضي المنزرعه نحو ٢ قيراط فقط بعد ان كان فدانا في القرن ال١٩. وعلى الرغم أن المساحة المحصولية تبلغ نحو ١٧.٥مليون فدانا إلا أنها لا تكفي حاجة السكان من الإستهلاك[١٢].

١- **فجوة القمح:** عملت الحكومة منذ أخر ثمان سنوات على النهوض بزراعة القمح من خلال أليات وإستراتيجيات مستحدثه حيث نفذت الدولة العديد من المبادرات الوطنية في ظل محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتى وتقليل الإعتماد على الواردات حيث تراجعت واردات القمح بنسبة ٣٩.٥% في ٢٠٢٢ ، بلغ حجم الإنتاج المحلي من القمح في عام ٢٠٢٢ بلغ ١٠ ملايين طن، في حين بلغت الواردات ٩.٠٢ مليون طن، مع بلوغ عدد السكان ١٠٢.٩ مليون نسمة، ومع مراجع إحصائيات السنوات السابقه وجد أن هناك فجوة تتراوح بين ٩-١٠ ملايين طن سنوياً لتصبح مصر أكبر مستورد للقمح عالمياً[١٣].

وفي ظل إرتفاع الأسعار عالميا في خلفية سوء الأحوال الجوية وإرتفاع درجات الحرارة، وإرتفاع أسعار الأسمدة، بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمي مع نقص الإنتاج، مع إندلاع الحرب بين دولتين من أكبر مصدرين القمح والحبوب والأسمدة في العالم هما روسيا وأوكرانيا، أصبح ذلك يمثل ضغطاًعلى الموازنة العامة للدولة، ويجعل من الصعب تحقيق أمن غذائي مستدام.

٢- **فجوة اللحوم الحمراء :** عجزت الطاقة الإنتاجية للحوم الحمراء عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة منها، حيث يغطي الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء نحو ٥٧٪ من احتياجات الإستهلاك المحلى، لتصل الفجوة لنسبة ٤٣٪ ، يتم تعويضها عن طريق الإستيراد وللتغلب على هذه الفجوة تنفذ الدولة عدداً من البرامج لزيادة الثروة الحيوانية، حيث يتم حصر وتقييم وإنشاء قاعدة بيانات للإنتاج الحيواني وإحياء المشروع القومى للبتلو، وتمصير السلالات وتحسين الإنتاج الوراثى لتحسين الإنتاج والوصول للإنتاج المحلى لسد الإحتياجات بنسبة تتجاوز٦٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥[١٤].

٣- **فجوة الثروة السمكية والدواجن:** بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من الدواجن ٩٨٪ ، بينما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى من الثروة السمكية ٩٥٪ عام ٢٠٢٢ حيث بلغ الإنتاج المحلى ما يقرب من ٢ مليون طن، منها ١.٧ مليون طن من الإستزراع السمكى[١٥].

وقد أولت الدولة المصرية خلال الثماني سنوات الماضية إهتماما كبيراً بتنمية الثروة السمكية من خلال تطوير البحيرات وإزالة كافة التعديات، حيث يفوق الإنتاج الحالى ٢ مليون طن (الجمهورية، ٢٠٢٣) لتصبح مصر الدولة الأولى إفريقياً والسادسه عالمياً في مجال الإستزراع السمكي، ورقم والثالثه على مستوى العالم في إنتاج البلطي.[١٦]

ومن هنا نجد أنه رغم إتساع الفجوة في عديد من السلع والمنتجات الغذائية فإن الحكومة المصرية تبذل وسعها لمحاولة تقليل هذه الفجوة من خلال القيام تبني سياسات سياسية واقتصادية تعمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي، والقيام بالمشروعات القومية التي تعمل على زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج الداجنى والحيواني والسمكي.

ثانياً مؤشر الحصول على الغذاء :

يهتم هذا البعد من أبعاد الأمن الغذائي إذا كان السكان يحصلون على ما يحتاجونه من الغذاء ليعيشوا حياة صحية، ويتأثر هذا المؤشر بقدرة المواطنين على تحمل تكاليف الغذاء المتاحة في الأسواق المحلية، وتؤثر قضايا مثل الفقر والبطالة والتضخم والدخل المتاح واسعار الغذاء، والدعم الإجتماعى المقدم من الحكومة والبنية التحتية عوامل رئيسية محددة في مؤشر الحصول على الغذاء .

وقد كشف البحث الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن تراجع نسب الفقر في مصر إلى ٢٩.٧٪ عام ٢٠١٩–٢٠٢٠ مقارنة ب ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٧– ٢٠١٨ كما إنخفضت نسبة الفقر الشديد وهم نسبة من لا يستطيعون تلبية إحتياجاتهم من الغذاء على مستوى الجمهورية إلى ٤.٥ عام ٢٠١٩–٢٠٢٠ مقارنة ب ٦.٢ عام ٢٠١٧–٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء،٢٠٢٠)، وهؤلاء معرضون لمخاطر غذائية كبيرة عند حدوث أي إرتفاع في أسعار الغذاء محلياً أو عالمياً.

وتراجعت معدلات الفقر في الحضر مما يعكس نجاح الجهود المصرية، لتحقيق العدالة الإجتماعية بالتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة وركزت على البعد الإجتماعي في مجال التنمية.

ولتخفيف وطأة الفقر على الشرائح الأولى بالرعاية، توسعت الدولة في برامج الحماية الإجتماعية الشاملة، ومن بينها برامج دعم وتوفير الغذاء للفئات الأكثر إحتياجاً، حيث يستفيد ما يقرب من ٦٤ مليون نسمة من نظام بطاقات التموين بينما يستفيد ٧٢ مليون نسمة من منظومة دعم رغيف الخبز حيث تبلغ نسبة الإنفاق عليه ما يقرب من ٦٪ من الموازنة العامة الدولة.

وعلى الرغم من تراجع نسب الفقر في مصر، إلا أن عدد الفقراء في مصر لا يزال كبيراً ولذلك يجب أن تعزز السياسات من النمو الإقتصادي والإستثمار في التنمية الريفية والزراعية وتعزيز التجارة وإيجاد فرص عمل وتوفير الخدمات الإجتماعية الأساسية والحماية الإجتماعية وتعزيز المساواه في الحصول على الموارد ودعم التدريب والتعليم، وفيما يتعلق بإنفاق الفرد على الأغذية تشير الاحصائيات إلى أن الأغذية تستحوذ على ٤٧٪ من متوسط دخل الفرد الشهري، مما يعكس إنخفاض متوسط دخل الفرد بحيث يذهب نصفه على محاولته في البقاء، وهذا يعني أن الإنفاق على الغذاء يغطي على البنود الاخرى ويترتب عليه إنخفاض متسوى المعيشة للعديد من المواطنين وعجزهم عن تلبية إحتياجاتهم الأخرى التي تخرج عن نطاق الغذاء، وكلما كان دخل الأسرة منخفضاً كلما زادت نسبة إنفاقها على الغذاء.[١٧]

ومن جهه يشكل الإنفاق على الغذاء الإستهلاكي أكبر بنود الإنفاق لاسيما داخل المجتمعات الأقل دخولا، وهذا أيضا الذي يؤدي إلى إرتفاع الفجوة بين الإنتاج وبين الإستهلاك وبالتالي إرتفاع أسعار العديد من السلع مما يترتب عليه إستنزاف الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كانت الحكومة المصرية قد استطاعت منذ بداية عام ٢٠٢٠ تقليل معدلات الفقر ورفع مستويات دخل الأسرة المصرية ولكن مه إجتياح وباء كورونا البلاد تراجعت هذه النسب، وتأثر دخل العديد من الأسر المصرية، وفي عام ٢٠٢٢ مع وقوع الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار العديد من المواد الغذائية بشكل كبير تأثرت قدرة الأسر على الحصول على الغذاء.

ثالثاً مؤشر الإستفادة من الغذاء :

هذا هو البعد الثالث من أبعاد الأمن الغذائي، ويهتم هذا البعد إذا كانت الأغذية المتوفرة والمتاحة من قبل الدولة والتي يستطيعون الحصول عليها تلبي إحتياجاتهم التغذوية، ويتأثر هذا البعد بالحالة الصحية للفرد والقيمة الغذائية للأغذية، وما إذا كانت هذه الأغذية تمكنهم عيش حياة صحية ويتعلق أيضا هذا الجانب بطريقة إعداد الغذاء وإستهلاكه.

بلغت نسبة تقزم الأطفال ٢١٪ في ٢٠١٤، ومن أهم المسببات لإرتفاع هذه النسبة هي عدم كفاية المدخلات الغذائية، والممارسات الغذائية الخاطئة للرضع والأطفال الصغار، بالإضافة إلى انخفاض نسب الرضاعة الطبيعية، ويعتبر الهزال قضية صحية رئيسية بسبب خطر الإعتلال، والأطفال المصابون به هم أكثر عرضه للأمراض بشكل أكبر نتيجة لحالتهم التغذوية المنخفضة.

وتعتبر اليونيسيف أن سوء التغذية هو سبب ثلثي وفيات الأطفال حول العالم، وأن مصر ضمن ٣٦ بلداً يتركز فيها ٩٠٪ من عبء سوء التغذية العالمي.

وكان معدل انتشار نقص التغذية فى مصر خلال الفترة ٢٠١٢ :٢٠١٦ قد استقر عند معدل ٤.٩٪ ولكن عاود الارتفاع قبل تعويم الجنيه إلى نحو ٥.٤٪ خلال الفترة ٢٠١٨: ٢٠٢٠، ووفقًا لبيانات البنك الدولي فقد وصل المعدل في عام ٢٠٢١ إلى ٧.٠٪ من تعداد السكان[١٨]

وتعتبر منظمة التغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة سوء التغذية مشكلة خطيرة تواجه مصر، حيث أن الأنظمة الغذائية المتبعة في مصر غنية بالسعرات الحرارية ولكنها تفتقر للعناصر الغذائية الازمة للجسم، ذلك لأن النظام الغذائي الصحي والمتكامل والملئ بالعناصر الغذائية التى يحتاجها الجسم لا يستطيع الجميع تحمله، فإن ٤٥.٤٪ من المصريين لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي كاف، و٨٤.٨٪ لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي صحي وفق تقديرات المنظمة [١٩].

يعتبر هذا المؤشر هو المؤشر الأكبر الذى يعاني من القصور في مصر، فبالرغم من توفر الغذاء وقدرة المواطنين على الحصول عليه إلا أنه من الصعب الحصول على نظام صحى متكامل نتيجة إرتفاع أسعار الغذاء الصحى والمليئ بالعناصر الغذائية للبالغين عموماً وللأطفال على وجه الخصوص، وهذا ما عجزت الحكومة عن تحقيقه.

رابعاً مؤشر الإستقرار:

يهتم البعد الرابع من أبعاد الأمن الغذائي بأستقرار النظام الغذائي، ويأتى هذا البعد في مؤخرة الأبعاد ليضمن إنتظام واستقرار عملية توفر الغذاء واستمرار الحصول عليها طوال العام والتحقق من الإستفادة من الغذاء، وضمان وتوفر الأغذية بشكل دوري، مما يقلل فرص الإصابة بالأمراض الناتجة عن نقص التغذية، ويرتبط هذا البعد بالتقلب من من إنتاج الأغذية وإمداداتها بسبب تقلبات الأسعار، والبيئة الإجتماعية والسياسية والتقلبات المناخية.

وتحاول مصر تحقيق هذا المؤشر من خلال توفير احتياطات من أهم السلع الاستراتيجية لضمان استمرارية توفيرها للمواطنين، حيث نجحت الحكومة المصرية في توفير مخزون احتياطي من السلع الأساسية يكفي لمدة ٦ أشهر في المتوسط تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية باستمرار تأمين مخزون استراتيجي من كافة السلع الغذائية وللحفاظ على استقرار اسعار السلع الغذائية [٢٠].

ويهدف هذا المؤشر إلى تحديد أداء سوق التغذية وإلى تيسير تدفق المعلومات المتعلقة بالأسواق بما في ذلك الإحتياطيات الغذائية التي يمكن أن تحد من تقلبات أسعار الغذاء التى تؤدي إلى انعدام حالة الأمن الغذائي، حيث ان مؤشر مفارقات أسعار الأغذية يمثل بعداً هاما من مؤشر الاستقرار حيث أن ارتفاع الأسعار يضعف القوة الشرائية بشكل كبير وهذا ما يعني تراجع مستويات المعيشة.

حيث يهدف هذا المبحث إلى دراسة مؤشرات الأمن الغذائي وتطبيقها على الحالة المصرية من الغذاء المتوفر في مصر حجمة ونوعه، إلى قدرة المواطنين المصرين في الحصول المادي على هذا الغذاء سواء من قدرتهم المادية على شراء الغذاء، وتوفير البنية التحتية المناسبة التى تساعدهم على ذلك بالاضافة اي انتشار الأسواق ومنافذ بيع الغذاء في جميع أنحاء الجمهورية، وصولا إلى مدى استفادتهم من الغذاء المتاح وحصولهم على كافة العناصر الغذائية التى يحتاجها جسم الإنسان وهو ما يصعب تحقيقه في مصر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وحتى المؤشر الخاص باستقرار العوامل السابقة واستقرار قدرة المواطنين في الحصول على الغذاء برغم الأزمات التى تمر بها الدولة.

المبحث الثاني

واقع الأمن الغذائي المصري

تزخر مصر بالعديد من الموارد الطبيعية والهامة، والتي تشكل العمود الفقرى للاقتصاد المصرى ومصدر العيش فيها، حيث يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل بالعديد من العوامل والموارد التى تؤثر على إنتاج السلع الغذائية إمكانية الحصول عليها والإستفادة منها وتتمثل أهم هذه العوامل في:

أولاً: نسبة الأراضى الزراعية من المساحة الإجمالية:

يعتبر قطاع الزراعة في مصر أحد الركائز الأساسية المسئولة عن توفير الغذاء للسكان، ويستوعب قطاع الزراعة نحو ٢٨٪من إجمالي عدد المشتغلين وفقا لعام ٢٠١٥، وتمثل الصادرات الزراعية نحو ١٨ % من الصادرات الكلية.[٢١]

وتأتى أهمية دور القطاع الزراعى في مساندة الاقتصاد المصرى في توفير السلع الزراعية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المواد الخام لقطاع الصناعة كالأسمدة الكيماوية ومواد التعبئة والتغليف [٢٢] وبالتالي حماية مصر من الأزمات الاقتصادية المتتالية سواء عن طريق زيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبي عن طريق الصادرات، أو الحد من تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج من خلال الإحلال محل الواردات [٢٣]. وقد اعتمد الاقتصاد المصري على القطاع الزراعي اعتماداً شديداً بإعتباره مصدرا للنمو، وتعزز هذا الدور بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ خلال الستينيات والسبعينيات إلا أن هذا الدور بدأ يتناقص خلال الثمانينات عندما إتجهت مصر لتنمية الصناعات الغير زراعية مثل الصناعة والبترول والسياحة، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلس الوزراء فإن عدد العاملين بالقطاع الزراعي يصلو إلى نحو ٥.٢ مليون عامل بما يمثل ١٩.٢٪ من إجمالى العاملين،[٢٤]

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية في مصر ٩.٤ مليون فدان لعام ٢٠٢٢ إلا أن هذه المساحة لم تعد كافية لتلبية احتياجات السكان في ظل الزيادة السكانية التى لم تعد تتناسب مع الإصلاحات الزراعية، والأزمات العالمية التى تواجهها الدولة، ومن هنا تأتى الحاجة الى التوسع في استصلاح الأراضى وإقامة مشروعات زراعية ضخمة تساعد على تلبية احتياجات المواطنين، لتقليل الاعتماد على الخارج وتصدير المنتجات للحصول على العملة الصعبه لإقامة المزيد من الاستثمارات. ومن هنا يجب أن تعمل الحكومة المصرية على تبنى استراتيجية جديدة لتدعيم الامن الغذائي تقوم فيها بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعى، وترشيد استخدام المياه،.[٢٥]

ثانياً الموارد المائية :

تعتبر المياه هي العنصر الرئيسي وللتنمية المتكاملة والمستدامة في مصر، وهي العنصر الرئيسي الذى تترتب عليه اوجة التنمية الأخرى والذى تعتمد عليه التنمية الزراعية بشكل اساسي.

١-**مصادر المياه في مصر** وتتمثل المشكلة المائية في وجود توازن بين زيادة الطلب على المياه وتوافر الكمية المتاح، وأكد الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن الزراعة هي أكبر قطاع مستهلك للمياه في مصر حيث بلغت حصتها ٦١.٣٥مليار متر كعب خلال عام ٢٠١٧، ويعد نهر النيل هو المصدر الرئيسي للمياه حيث تبلغ حصة مصر منه ٥٥.٥ مليار متر مكعب بنسبة ٧٩.٣٪ من جملة الموارد المائية[٢٦] وهناك مصادر أخرى للمياه في مصر كالمياه الجوفية، واعادة استخدام مياه الصرف الصحى، أما عن مياه الأمطار في لا تعد مورد رئيسي للمياه في مصر بسبب قلتها .

ونتيجة هذا العجز قامت الحكومة بدورها بالعديد من المبادرات والجهود لتأمين احتياجاتها من المياه منذ عام ٢٠٢٠مثل الاستراتيجية التى أطلقتها لإدارة الموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠، ضمن محاور الخطة القومية للموارد المائية (٢٠١٧/٢٠٣٧) بتكلفة ٥٠ مليار دولار، أطلق عليها "٤ ت" بمشاركة عدد من الوزارات، ومن أهم المشروعات التي تقوم الوزارة بتنفيذها حاليًا ضمن هذه الخطة: المشروع القومي لتأهيل الترع، ومشروع التحول من نُظم الري بالغمر إلى نُظم الري الحديث، وبرامج التكيف مع التغيرات المناخية، والحماية من ارتفاع منسوب سطح البحر، ومشروعات حصاد الأمطار.

أزمة سد النهضه يرجع مشروع سد النهضة إلى إعلان الحكومة الأثيوبية في ٢ أبريل ٢٠١١، البدء في هذا المشروع لتوليد طاقة تقدر بـ ٥٢٥٠ ميجاوات على النيل الأزرق غرب أثيوبيا، وترجع مخاطر هذا السد في :

- تخفيض حصة مصر من مياه النيل بمقدار ٢٠ مليار متر مكعب سنويا، وهو ما سيؤثر بالسلب على مصر كثيراً نتيجة اعتمدها على مياه النيل بشكل أساسي، ومن المتوقع مستقبلا أن تصل حصة مصر إلى ٣٤مليار متر مكعب سنويا [٢٧] وهذا ما يشكل كارثه محققه نتيجة الدمار الذي سيصيب الزراعه والثروة الحيوانية بالاضافة إلى توقف مشروعات التنمية.

تمثل الموارد المائية أهم العناصر اللازمة لوجود الحياه وتنمية الزراعة، وقد تعرضت الموارد المائية في مصر للعديد من التهديدات نتيجة العوامل المناخية وبناء سد النهضة في أثيوبيا، وهو ما يتطلب على الحكومة العمل بشكل جاد وسريع لسد هذا العجز من المياه.

المبحث الثالث

مهددات الأمن الغذائي المصري

يمر الأمن الغذائي بالعديد من التهديدات التى تحول دون تحقيقه في المجتمعات، خاصة المجتمع المصرى، ومن هنا سوف تقوم الباحثه بدراسة العوامل التى تهدد الأمن الغذائي المصري ومن أهمها:

أولا: التغيرات المناخية

تعتبر التغيرات المناخية ظاهرة متعددة الجوانب بمعنى أن لها تأثير على فرص التنمية الاقتصادية وعلى توافر المياه والزراعة، مما يؤدي إلى إثارة النزاعات بين الدول. وتعد التغيرات المناخية من أهم القضايا الملحة في الوقت الحالى سواء على المستوى العالمى أو الإقليمي، مما وضعها فى الصدارة على أجندة كافة الاجتماعات الدولية والإقليمية، حيث أصبح العمل المناخي هدفاً من أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي [٢٨]، مما يعني أنه سيكون لها أثار على فرص التنمية المستدامه والخطط الموضوعه من قبل الحكومة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، حيث أنها ستؤثر على إمدادات المياه والمشروعات الزراعية ومن ثم التأثير على تحقيق الأمن الغذائي.

تعتبر مصر من أكثر الدول المعرضة لخطر التغيرات المناخية، حيث يهدد ارتفاع منسوب البحر المناطق الساحلية بالغرق بالإضافة إلى إحتمالية التعرض للجفاف الشديد ونقص الأمطار، وستعاني التجمعات السكنية الساحلية من تدهور الأراضى والموارد الطبيعية الأخرى[٢٩] .

وتلك التأثيرات المناخية ستمنع من إنتاج غذاء كاف، والاعتماد بشكل كبير على واردات الغذاء مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي المصري ويعرض النمو الاقتصادي للخطر، وهذه التغيرات المناخية لا تؤثر على مصر وحدها بل هي تؤثر على دول العالم جميعاً ففي الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى زيادة الإنتاج من الغذاء وتوفيره لتلبية الاحتياجات بمقدار ٧٠٪ من المعدلات الحالية لتوفير الطعام لما يفوق عن ٩ مليارات نسمة تحول التغيرات المناخية دون توفير الغذاء المطلوب [٣٠] وهذا ما يعني وجود أزمة حقيقية في تحقيق الأمن الغذائي .

ومن أبرز الظواهر التى يؤدي إليها التغير المناخى على الأراضى الزراعية والغذاء في مصر هي ظاهرة التصحر خاصة في المناطق التى تعاني من الجفاف وتتسم بوجود نشاط سكاني كبير، والتغيرات المناخية هي أحد العوامل الرئيسية التى تؤدي إلى التصحر، وهناك علاقة مترابطة بين التصحر والتغيرات المناخية، حيث أن التغيرات المناخية تؤدي إلى حدوث التصحر وزيادة التصحر تؤدي إلى حدوث تغيرات مناخية، وتؤدى أيضاً إلى تناقص مساحة الأراضي الزراعية وتدهور نوعيته وتملح التربة، حيث تأثرت نسبه ٣٢٪ من الأراضى في الدلتا بالتملح[٣١].

ونتيجة لهذه التغيرات المناخية فقد شهدت مصر في الأعوام الأخيرة موجات شديدة من الحر والجفاف، أثرت على الأنتاج الزراعي وتراجع إنتاج المحاصيل وبالتالي إرتفاع أسعار الغذاء والمحاصيل، بالاضافة إلى تأثيرها على المياه الصالحة للشرب وجودة الغذاء.

وبما أن مصر تعتمد بشكل كبير على الزراعة في توفير الغذاء لسكانها، فإن تأثيرات المناخ تؤثر بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي، حيث تزداد نسبة الجوع نتيجة تراجع إنتاج المحاصيل والغذاء وتوافر كميات قليلة من الغذاء بأسعار مرتفعة وجودة منخفضة، وتؤثر أيضا بالتبعية على الإنتاج الصناعي حيث تتأثر الصناعات الغذائية بشكل كبير نتيجة التغيرات المناخية، والتى تشمل إنتاج اللحوم والأسماك والألبان وتربية الدواجن والماشية، وبذلك يتأثر الإنتاج الغذائي بشكل مباشر ويزيد من صعوبة توفير الغذاء الصحى للمواطنين خاصة الفئات المحرومة في المجتمع.

ثانياً: توافر المياه النقية

يتسم الموقف المصري بالهشاشة الشديدة في الموارد المائية مما يؤثر مباشرة علي إنتاج الغذاء والجوع، وذلك في ضوء محدودية الموارد المائية في مصر وخاصة بعد إنشاء سد النهضة والتغيرات المناخية، حيث لا تتجاوز كمية المياه العذبة في مصر ٥٩.٦ مليار متر مكعب سنوياً، منها ٥٥.٥ مليار متر مكعب من نهر النيل و ٤.١ مليارات مياه جوفية وأمطار لذلك يعتبر نهر النيل هو المصدر الأساسي للمياه في مصر[٣٢].

١- موارد نهر النيل: يقدم نهر النيل حوالي ٩٥٪ من الاحتياجات المائية لمصر ويبلغ نصيب الفرد من المياه العذبة في مصر ٦٠٠متر مكعب سنوياً وهو ما يقترب من خط الفقر المائي والذي حدده البنك الدولى بمقدار ٥٠٠متر مكعب سنوياً، والبنك يحدد ١٠٠٠متر مكعب على الأقل للأمن المائي، بالإضافة إلى ذلك تنبات العديد من الدرسات بحدوث تراجع فى معدل تدفق المياه فى نهر النيل بنحو ٢٠٪ حتى عام ٢٠٤٠، مما يعني تأثر الإنتاج الزراعى، ومع تزايد أعداد السكان فإن ذلك يعنى الوصول إلى حالة حرجة قبل حلول عام ٢٠٢٥[٣٣].

٢- المياه الجوفية بدلتا النيل: طالما نقصت موارد النهر فسوف ينسحب هذا النقص على المياه الجوفية المتجمعة فى الدلتا نتيجة رشح النهر وهذا النقص سوف يحدث بالنسبة ذاتها التى تنقص بها مياه النهر.

٣- مياه الأمطار: قد تنقص الأمطار الساحلية نتيجة تحرك أحزمة المطر فى اتجاه الشمال، وهو مابدأ بالفعل خاصة وأن عمق المنطقة المطرية الشمالية لا يتجاوز ٥٠ كيلومترا إلى الجنوب..

وتمثل احتمالات زيادة موارد النهر بنسبة ٣٠٪ مشكلات كارثية أخرى لعدم وجود المنشآت والمساحات التخزينية، ما سوف يدفع للتخلص منها بفتح السد العالى، ومن ثم يتعرض وادى النيل والدلتا إلى فيضانات كما قد يتعرض جنوب مصر للغرق [٣٤].

ومن هنا يجب العمل على توفير المياه الصحية الصالحة للشرب والزراعة، وهو ما يضع عاتق تطوير سبل الري على الحكومة لترشيد استهلاك المياه، والعمل على إنشاء محطات كهرومائية، وتعزيز إنشاء محطات لتحلية المياه، حماية المياه من التلوث والهدر في ظل الزيادة السكانية المرتفعة وتناقص الموارد.

ثالثاً: ضعف الاستثمار الزراعى

يعاني الاقتصاد المصري خلال السنوات الطويلة الماضية من ضعف معدلات الاستثمار بوجه عام وفي قطاع الزراعة على وجه الخصوص. وإذا استمر الوضع على ما هو عليه سيكون من الصعب تحقيق أهداف" استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠" سواء على المستوى الكلى أو في قطاع الزراعة، وذلك رغم ضخامة الإمكانيات الاستثمارية المتاحة في مجال الزراعة. ورغم التيسيرات التى حددها قانون الاستثمار رقم (٧٢ لسنة ٢٠١٧) والاجراءات الحكومية التي تستهدف إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية والاستثمار، إلا أن القطاع الزراعى كان من أقل القطاعات جذباً للاستثمارات وذلك لكثرة المخاطر فيه وطول المدة التى يحتاجها لظهور العوائد منه، حيث بلغ معدل الاستثمار في الزراعة نحو ١٨.٣ مليار جنيه بما يعادل ٤.٤٥ % من جملة الاستثمارات الكلية في الفترة مابين (٢٠١٤ –٢٠١٨) مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الزراعية وكذلك انخفاض معدلات التنمية الزراعية، وبالتالى انخفاض قدرة القطاع الزراعى على زيادة معدل النمو الناتج الزراعى المصري [٣٥].

من العوامل التى تؤثر على الإنتاج الزراعة وجودة الغذاء هي هجرة السكان من الريف إلى الحضر وتركهم لمهنة الزراعة وتحولهم للصناعة محاولة لتحسين ظروف معيشتهم والبحث عن حياه أفضل، حيث يتسم الريف بضعف الخدمات المقدمة فيه وتراجع مستويات التعليم والصحة وهذا يعني ترك المجال الزراعى فارغاً بدون عمالة. ومن هنا يتحتم على الحكومة الإهتمام بالريف والاستثمار في الزراعة، وتطوير التقنيات الحديثة في الانتاج الزراعى، وذلك بتوفير المزيد من الأموال لتوفير المزيد من المعدات الزراعية الحديثة والأسمدة، وكذلك العمل على توفير التعليم المهني للمزارعين، للحصول على إنتاجية مرتفعة، وتحسين جودة المحاصيل وبالتالي السير نحو تحقيق الأمن الغذائي.

رابعاً: الحروب والصراعات

إن الحروب والصراعات والأزمات الدولية هي من أهم أسباب إنعدام الأمن الغذائي في العالم، وتشهد المنطقة العربية والإفريقية صراعات عديدة باتت تسكن العديد من الدول من سوريا وفلسطين إلى السودان واليمن مرورا ببغداد ولبنان، نجد أن الصراعات والازمات اصبحت تتوسع بطرق غير مسبوقة، مما يصعب الوصول لعملية تحقيق السلام.

ولذلك تشير التقارير الحكومية الرسمية والمنظمات الدولية المعنية بالغذاء إلى أن تأثير الحروب والصراعات الداخلية والخارجية على الأمن الغذائي يتمثل في :

١- تهديد الحرمان الغذائي: يعانى الكثير من الأشخاص المتأثرين من الحروب والصراعات من نقص التموين الغذائي الذى يجعلهم عرضة للجوع والحرمان الغذائي.

٢- ارتفاع أسعار الأغذية: تؤثر أيضا الحروب والصراعات على ارتفاع أسعار الأغذية بسبب نقص توافرها وانعدامها في الأسواق.

٣- قلة التوظيف: تسبب الصراعات عدم استقرار الوضع الاقتصادى، وقلة التوضيف وفي حالات الحروب الشديدة يمكن أن ينعدم التوظيف مع تدهور الوضع الاقتصادي مما يزيد من الفقر ويعوق الأسر عن القدرة على شراء الأغذية.

٤- قلة المياه: تؤدى الحروب والصراعات على تدمير البنية التحتية بما في ذلك مصادر امدادات المياه وتحويل مسارها مما يقلل من كمية المياه النقية التى يحصل عليها المواطنين الصالحة للشرب والزراعة.

٥- تراجع انتاجية الزراعة: تؤثر الحروب والصراعات على قدرة المزارعين على الحصول على الإمدادات الزراعة مما يرفع من تكاليف الانتاج ويؤدي الي تراجع انتاج الزراعة بشكل كبير.

ويجب الذكر أن هذه العوامل تزيد وتنقص حسب شدة الحروب والنزاعات، فالحرب في غزة دمرت الحياه الاقتصادية للمواطنين، ودمرت المنازل والبنية التحتية والطرق وأصبح من النادر الحصول على المياه النقية كما أنها دمرت الحياه الزراعية بأكملها، بالإضافة إلى تدمير المستودعات ونظم الشحن والنقل مما يصعب من عملية نقل الغذاء للمواطنين في مختلف المناطق.

وقد يتسع تأثير هذه الحرب ليشمل مناطق ودول خارج النطاق الجغرافي لها، سواء كانت دولة مجاوره تستقبل اللاجئين كمصر واسقبالها للاجئين الفلسطينين نتيجة الحرب الإسرائلية على غزة، واستقبالها للاجئين السودانين نتيجة الحرب الأهلية في السودان، مما يشكل عبئا على ميزانية الدولة الذى قد يعطل من سير خطط التنمية.

خامساً: الزيادة السكانية

وصفت العلاقة بين الأمن الغذائي والنمو السكاني بأنها علاقة عكسية حيث أن معدل الطلب على الغذاء يزداد مع زيادة حجم السكان وبالتالي تنخفض فرص تحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي ينطوي أيضًا على تطوير واسع النطاق للأراضي الصالحة للزراعة والأراضي. استنزاف الموارد المائية المحدودة تظهر الأبحاث أنه بدون التكنولوجيا المناسبة لإنتاج الكمية المناسبة من الغذاء أو خطة مثالية لتلبية احتياجات المجتمع الغذائية، سيواجه سكان الأرض مشكلة لا يمكن التغلب عليها. في حين أن جميع سكان العالم يتمتعون بقدر لا بأس به من الغذاء، فإن ١ من كل ٧ أشخاص في العالم يعاني من الجوع الشديد، إلا أن طريقة توزيع الغذاء والاستفادة منه غير مناسبة وغير عادلة.

وبالرغم ان الزيادة السكانية هي نوع من الثروة البشرية، التى إذا تم استغلالها يمكن أن تحقق نهضة في البلاد، إذا تم الإهتمام بهم وبتعليمهم وتمت الاستفادة منهم بكفاءة وفاعلية.

وهناك علاقة عكسية بين النمو السكاني والأمن الغذائي، وبالتالي فإن آثارهما متبادلة. وكلما ارتفع منحنى النمو السكاني، زاد انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، يمكن للدول في جميع أنحاء العالم التعامل مع العواقب السلبية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة. وقد أصدرت المنظمات الدولية نداءات إنقاذ وطلبت من الدول أن تتحد. للحفاظ على الأمن الغذائي.

سادساً: المعوقات الاقتصادية

ترتبط المعوقات الاقتصادية بالمناخ الاستثمارى للدولة ودرجة الاستقرار الاقتصادي، واستقرار أسعار الصرف، والمستوى العام للأسعار وحدود الضرائب، وعدم الشفافية والوضوح لكل من السياسات النقدية والمالية والتجارية، ووجود قيود على تحويل أرباح المستثمرين للخارج، وكذلك ارتفاع معدل التضخم وارتفاع سعر الفائدة في البنوك، وارتفاع معدل البطالة وعدم توفر العمالة الوطنية المدربة وزيادة والدين العام، فضلا عن تباين وضعف الاستراتيجيات والسياسات الموجهة إلى تطوير الأمن الغذائي وتعزيزه داخل الدولة، وغيرها من العوامل الاقتصادية المرتبطة بحرية الاستيراد والتصدير، خاصة المعوقات التمويلية في المشروعات الكبري التي تحتاج لتمويل ضخم مثل مشروعات استصلاح الاراضى، حيث أن القروض من البنوك تحتاج إلى توفير ضمانات كثيرة ومعقدة، مثل (رهن المشروع – أرض عقارات) [٣٦].

هذه المخاطر هي ما تجعل من المناخ الاقتصادى للدولة لا يشجع المستثمرين على ضخ أموالهم فيه، وتقل المخاطر كلما تهيأت فرص الاستقرار الاقتصادى والسياسي في الدولة وكانت الفرص مهيأه لنجاح الاستثمار فيها، ومن هنا كلما زادت حدة هذه المخاطر لايقبل المستثمر الاستثمار فيها، وتأتي من هنا أهمية توفير المناخ

الاقتصادى المناسب الذى يعمل على جذب رجال الأعمال، فعدم توافر المناخ المناسب من تشريعات وسياسات مناسبة بالاضافة إلى توفير الأمن والأمان وتهيئة النواحي لأمنية يعد طارداً للمستثمرين والاستثمار في أي دولة.

سابعاً: المعوقات المالية والإجرائية

تتمثل المعوقات المتعلقة بالسياسات النقدية في عدم استقرارها وخاصة عدم ثبات أسعار الفائدة والاقتراض لكافة الاستثمارات الانتاجية سواء الزراعية أو الصناعية أو بصفة عامة لما لها دور أساسي في جذب النقد الأجنبي، واستقرار هذه السياسات يعد ضرورياً للحفاظ على الاستثمارات القائمة وزيادة حجم الاستثمارات، فصعوبة الحصول على النقد الأجنبي يؤدي لصعوبة توفير الخامات الأساسية لتشغيل المشروعات، وتخبط السياسات الجمركية، كما تشمل معوقات السياسات النقدية في عدم الإفصاح عن هذه السياسات بشكل معلن وواضح للمستثمر، وعدم وجود رؤية واضحة حول استراتيجية النمو الاقتصادي.

وتتمثل التعقيدات الإجرائية في كثرة التعقيدات التى تحيط قوانين وتشريعات الخاصة بالمستثمرين، حيث أنه ما يجذب المستثمرون هو وجود بيئة بسيطة من التشريعات خالية من التعقيدات وتتميز بالاستقرار النسبي ليتمكن المستثمر من حساب التكلفة والربح بما يتيح له تقيم استثماراته لسنوات قادمة، فالتغيرات الكبرى في التشريعات وعدم استقرار المناخ التشريعي تؤدى إلى اتسام المناخ الاستثماري للدولة بعدم التأكد وزعزعة ثقة المستثمرين، مما يجعلهم يترددون في القيام باستثمارات ضخمة ذات مردود سريع وكبير[٣٧].

ومن هنا يمكن القول أن هناك تعدد في المهددات التى تحيط بتنمية الأمن الغذائي وتحول دون تحقيقه، وأن تحقيق هدف القضاء على الجوع يتطلب استراتيجية شاملة وفعالة تشمل جميع القطاعات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتجارية، مع ضرورة الاهتمام الأكبر بتنمية الزراعة فهي الحجر الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي المصري.

المبحث الرابع

استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي في مصر

شهدت السياسات الغذائية في مصر تطورات كبيرة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والعالمية مثل تأثيرات تغير المناخ، وأزمات سلاسل الإمداد التي زادت من الضغوط على قطاع الغذاء في البلاد.

اولاً: السياسات التى نفذتها الحكومة المصرية في مجال تحقيق الأمن الغذائي:

١- الأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة: ركزت الحكومة على الوصول للاكتفاء الذاتي في محاصيل استراتيجية كالأرز والقمح، من خلال التوسع في المشروعات الزراعية، مثل مشروع "المليون ونصف المليون فدان"، وتحديث البنية التحتية كتطوير الصوامع لتقليل الفاقد وضمان الاحتياطي الاستراتيجي.

٢- تحسين نظام الدعم وتنظيم الأسواق : طورت الحكومة منظومة الدعم من خلال بطاقات التموين الذكية، لضمان وصول الدعم لمستحقيه، وتقليل الهدر، والرقابة على التوزيع. كما أنشأت نظامًا ذكيًا لضبط أسعار السلع ومواجهة الاحتكار.

٣- التركيز على الزراعة الذكية والتكيف مع تغير المناخ :اعتمدت الدولة تقنيات ري حديثة كالري بالتنقيط والزراعة الصحراوية، لمواجهة شح المياه وتحقيق الاستدامة الزراعية.

٤- تعزيز البنية التحتية والتقنيات الحديثة: طُبقت تقنيات حديثة في الري واستشعار الرطوبة لتحسين كفاءة استخدام المياه وتقليل الاعتماد على الطرق التقليدية.

٥- الدعم المالي والتنموي للمزارعين: قدّمت الدولة قروضًا مدعومة وبرامج تدريبية لصغار المزارعين، بالإضافة إلى برامج إرشاد زراعي لتحسين جودة الإنتاج وكفاءته.

٦- الشراكات الدولية والتعاون: عززت مصر تعاونها مع منظمات دولية مثل برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي لدعم برامج الأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية.

٧- استدامة الموارد الطبيعية ومواجهة التغيرات المناخية: تبنّت الدولة سياسات لحماية الموارد الطبيعية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، والحد من تلوث التربة[٣٨].

ثانيًا: سياسات الدعم الغذائي الحكومي

• خصصت الحكومة ٩٠ مليار جنيه لدعم الخبز والسلع التموينية في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بما يمثل نحو ٢.٩٨٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي.

• ركزت السياسات على توفير احتياطي استراتيجي من السلع الأساسية لمدة تزيد عن ٦ أشهر.

• تم توسيع منشأ استيراد القمح، وتحديث وتوسيع السعات التخزينية للصوامع، وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي في بناء الصوامع.

• فُعلت البورصة السلعية لضبط الأسعار، وطُورت المجمعات الاستهلاكية لتعزيز كفاءتها التنافسية.

• أُدخلت منظومات تكنولوجية مثل تتبع السلع وميكنة البيانات لتحسين كفاءة الإدارة والرقابة.

• تعاونت الوزارة مع جهات عديدة لضبط الأسعار وتوفير السلع، وسعت لتأمين مخزون دائم من اللحوم وتثبيت أسعار السكر. [٣٩]

• كثفت الدولة الدور الرقابي على الأسواق عبر أجهزة رقابية متعددة لضبط الأسعار والحد من الاحتكار. [٤٠]

ثالثًا: المبادرات الحكومية

١- مبادرة كلنا واحد: تهدف لتوفير السلع الأساسية بأسعار منخفضة (حتى ٣٠٪) من خلال التعاون مع السلاسل التجارية الكبرى، وتغطي ٦٩٠ فرعًا ثابتًا ومتحركًا في أنحاء الجمهورية.
٢- مبادرة تكافل وكرامة: برنامج تحويلات نقدية مشروطة لدعم الأسر الأكثر احتياجًا وكبار السن وذوي الإعاقة. وصلت التغطية إلى ١٤.٣ مليون فرد بتكلفة سنوية بلغت ١٩ مليار جنيه.

اتبعت الحكومة المصرية مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات في مجالات الزراعة، الدعم، البنية التحتية، والمبادرات الاجتماعية لضمان الأمن الغذائي. ورغم التحديات، ساهمت هذه الجهود في تحسين توفر السلع، رفع القدرة الشرائية للمواطن، وتقليل تأثير الأزمات العالمية على السوق المحلي.

رابعاً: استراتيجيات التعامل مع حالات تهديد الأمن الغذائي التي تمس الدول في بعض من الأوقات:

١- تعزيز الإنتاج المحلي وذلك لتقليل الاعتماد على الاستيراد وضمان توافر الغذاء الأساسي، ويكون ذلك من خلال:

- دعم المزارعين عبر تقديم حوافز مادية وأسمدة مدعّمة خلال الأزمات.
- زراعة المحاصيل الاستراتيجية (القمح، الذرة، الأرز، الفول) باستخدام تقنيات الزراعة الذكية (الرّيّ بالتنقيط – الزراعة العمودية).
- إعادة توزيع الأراضي الزراعية المهملة أو غير المستغلة لصالح الإنتاج الغذائي.
- التوسع في الزراعة داخل الصوب لتقليل استهلاك المياه وزيادة الإنتاج. [٤١]

٢- إنشاء مخزون استراتيجي غذائي بهدف توفير احتياطي كافٍ لتغطية السوق المحلي وقت الأزمات، وذلك من خلال:

- بناء أو تطوير صوامع تخزين حديثة للحبوب على مستوى المحافظات.
- تحديد حدّ أدنى من المخزون الوطني من القمح، الزيت، السكر، والأرز يكفي لستة أشهر على الأقل.

- إنشاء شبكة توزيع احتياطية تدار بواسطة الدولة يمكن تفعيلها في حالات الطوارئ.[٤٢]

٣- إصلاح منظومة الدعم الغذائي بهدف توجيه الموارد للفئات الأكثر احتياجًا بكفاءة وعدالة، وذلك من خلال:

- تحويل الدعم العيني إلى نقدي مشروط لتقليل الفاقد وتحسين الرقابة.
- استخدام الرقمنة والبطاقات الذكية لضمان وصول الدعم لمستحقيه الفعليين.
- إطلاق منصة إلكترونية وطنية لتسجيل وتحليل بيانات المستفيدين بشكل دوري.[٤٣]

٤- تنويع مصادر الاستيراد لتقليل الاعتماد على سوق واحد وتفادي مخاطر انقطاع الإمداد.

- توقيع اتفاقيات تعاون مع بلدان متعددة (أمريكا الجنوبية، آسيا الوسطى) لاستيراد القمح والزيت.
- تأمين سلاسل التوريد عبر موانئ بديلة في حالة الطوارئ (مثل ميناء السخنة بدلًا من الإسكندرية).
- تشجيع الاستثمار في أساطيل النقل البحري لامتلاك سيطرة أفضل على عمليات التوريد.[٤٤]

٥- التوعية والمشاركة المجتمعية لرفع وعي المواطنين وتجنّب الهلع الاستهلاكي.

- إطلاق حملات إعلامية توعوية حول ترشيد الاستهلاك الغذائي وتخزين المواد الأساسية.
- دعم مبادرات الزراعة المنزلية والمدن الخضراء.
- التعاون مع المجتمع المدني لتوزيع الأغذية خلال الأزمات.[٤٥]

تعتمد هذه الاستراتيجية تعتمد على مبدأ الاستباق والاستدامة، ولا تقتصر فقط على الاستجابة للأزمة بل تهدف لبناء نظام غذائي قادر على الصمود ومستدام على المدى الطويل

الخاتمة

يمثل تحقيق الأمن الغذائي تحديًا استراتيجيًا بالغ الأهمية للدولة المصرية، خاصة في ظل الأزمات العالمية، والتغيرات المناخية، والزيادة السكانية السريعة. وقد أظهرت الدراسة أن الأمن الغذائي لا يقتصر على توافر الغذاء فقط، بل يشمل القدرة على الحصول عليه، وجودته، واستدامته.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية، سواء من خلال المشروعات الزراعية القومية، أو دعم السلع الغذائية، أو المبادرات الاجتماعية، إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة، وعلى رأسها الفجوة الإنتاجية، وشح الموارد المائية، وضعف الاستثمار الزراعي.

من هنا، فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب رؤية متكاملة واستراتيجيات فعالة تشمل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التوسع في دعم الإنتاج المحلي وتحقيق العدالة الغذائية. إن ضمان غذاء آمن ومستدام هو حجر الزاوية في بناء مجتمع قوي ومستقر

النتائج

١. مصر لا تزال تواجه فجوة كبيرة بين الإنتاج والاستهلاك في محاصيل استراتيجية مثل القمح واللحوم.

٢. التغيرات المناخية وشح المياه يشكلان تهديدًا مباشرًا على الزراعة والإنتاج الغذائي.

٣. رغم جهود الدعم، لا تزال فئات عديدة تعاني من صعوبة الحصول على غذاء صحي متوازن.

٤. السياسات الحكومية ساعدت في توفير الاحتياطي الاستراتيجي وخفض نسب الفقر جزئيًا.

٥. الزيادة السكانية تضغط على الموارد وتقلل من فاعلية خطط الأمن الغذائي.

٦. الصراعات والأزمات العالمية أثرت على أسعار الغذاء والاستيراد بشدة.

التوصيات

١. وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحقيق الأمن الغذائي تعتمد على الإنتاج المحلي.

٢. تحسين إدارة الموارد المائية والتوسع في مشروعات الري الحديث.

٣. دعم صغار المزارعين وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

٤. تطوير منظومة الدعم الغذائي لتكون أكثر كفاءة وعدالة.

٥. نشر التوعية بالتغذية السليمة وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

٦. ضبط النمو السكاني وتفعيل الرقابة على الأسواق لضمان استقرار الأسعار.

---

[١] Food and Agriculture Organization. (2006). Food security: Policy brief. Rome: FAO. Retrieved from https://www.fao.org

[٢] منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، ٢٠١٨ الأمن الغذائي والأكتفاء الذاتي : المفاهيم والمؤشرات ، روما ، الفاو https://www.fao.org

[٣] دراسة مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ٢٠٢٢ قائمه ببيلوغرافية عن الأمن الغذائي وخلاصة توصيات الدراسه

[٤] الشحات، محمد ، وأخرون ٢٠٢٠ تحليل أهم العوامل المؤثرة علي الأمن الغذائي المصري، قسم السياسة الزراعية وتقييم المشروعات، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي.

[٥] النور، صقر ٢٠٢٣ الثابت والمتغير في السياسات الزراعية – الغذائية في مصر من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ ، مبادرة الإصلاح العربي.

[٦] المهدي، عادل، وأخرون٢٠٢١ تحديات الأمن الغذائي في مصر في ظل إستراتيجية التنمية الزراعية ٢٠٣٠، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

[7] World Bank. (2022). Egypt's Food Security Response to Global Supply Chain Disruptions. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://www.worldbank.org

[8] Food and Agriculture Organization & World Food Programme. (٢٠٢٣). Monitoring Food Security in Egypt. Rome: FAO & WFP. Retrieved from https://www.fao.org

[٩] حماد، أميرة عبد الله (٢٠١٧)، مشكلة الأمن الغذائي في مصر: دراسة في الجغرافيا السياسية، جامعة الزقازيق، العدد الثامن عشر، الجزء الثالث.

[10] United Nations Development Programme , New York, 2009,12

[١١] صالح، هدى عبد الغفار (٢٠٢٢)، الأمن الغذائي المصري: واقعه وسبل تحقيقه، مجلة دراية للسياسات العامة ودراسات التنمية، المجلد ١، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٢.
[١٢] صالح، هدى عبد الغفار (٢٠٢٢)، الأمن الغذائي المصري: واقعه وسبل تحقيقه، مجلة دراية للسياسات العامة ودراسات التنمية، المجلد ١، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٢.
[١٣] الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٣)، ٨ سنوات من تنفيذ استراتيجيات تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.https://sis.gov.eg/Story/
[١٤] صالح، هدى عبد الغفار (٢٠٢٢)، الأمن الغذائي المصري: واقعه وسبل تحقيقه، مجلة دراية للسياسات العامة ودراسات التنمية، المجلد ١، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٢.
[١٥] المرجع السابق
[١٦] الجمهورية (٢٠٢٣)، المزارع السمكية ثروة قومية، جريدة الجمهورية.
https://www.gomhuriaonline.com/Gomhuria/.htm#
[١٧] صالح، هدى عبد الغفار (٢٠٢٢)، الأمن الغذائي المصري: واقعه وسبل تحقيقه، مجلة دراية للسياسات العامة ودراسات التنمية، المجلد ١، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٢.
[١٨] ياسر، آية (٢٠٢٤)، رغم انخفاضها عالميًا، لماذا ارتفعت وفيات الأطفال في مصر؟ زاوية ثالثة.https://٣ .com/children
[١٩] صالح، هدى عبد الغفار (٢٠٢٢)، الأمن الغذائي المصري: واقعه وسبل تحقيقه، مجلة دراية للسياسات العامة ودراسات التنمية، المجلد ١، العدد ٢، أكتوبر ٢٠٢٢.
[٢٠] مختار ، هند (٢٠٢٢) ، معلومات الوزراء يستعرض تقريراً عن الامن الغذائي في ضوء الحرب الروسية /الاوكرانية، اليوم السابع ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
[٢١] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (٢٠١٥)، نشرة الزمام والملكية الزراعية، القاهرة.
[٢٢] إبراهيم، شعبان رأفت محمد (٢٠٢٣)، أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري، المجلة القانونية، المجلد ١٧، العدد ٨، أغسطس ٢٠٢٣.
[٢٣] برجل، الهام ، إلهام ونجى وأخرون (٢٠٢٢) ، أثر استصلاح الأراضى على التنمية الزراعية في مصر ، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، مجلد ٣٢ ، العدد٤، ديسمبر ،ص ١٢٥٧
[٢٤] إبراهيم، شعبان رأفت محمد (٢٠٢٣)، أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري، المجلة القانونية، المجلد ١٧، العدد ٨، أغسطس ٢٠٢٣.
[٢٥] المرجع السابق
[٢٦] الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٢)، مصر وقضية المياه.https://www.sis.gov.eg/
[٢٧] المرجع السابق
[٢٨] صابر، عثمان (٢٠٢٢)، تأثير التغيرات المناخية على مصر وآليات المواجهة، الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٩٩، نوفمبر ٢٠٢٢.
[٢٩] فياض، شريف (٢٠٢٢)، التغيرات المناخية والأمن الغذائي المصري: الأثر وسياسات المواجهة، مجلة السياسة الدولية.
https://www.siyassa.org.eg/News/.aspx
[٣٠] إبراهيم، شعبان رأفت محمد (٢٠٢٣)، أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري، المجلة القانونية، المجلد ١٧، العدد ٨، أغسطس ٢٠٢٣.
[٣١] المرجع السابق
[٣٢] صيام، جمال أحمد (٢٠٢١)، المشروعات الزراعية الجديدة والحفاظ على الأمن الغذائي المصري، آفاق استراتيجية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ٣، يونيو ٢٠٢١.
[٣٣] فياض، شريف (٢٠٢٢)، التغيرات المناخية والأمن الغذائي المصري: الأثر وسياسات المواجهة، مجلة السياسة الدولية.
https://www.siyassa.org.eg/News/.aspx
[٣٤] المرجع السابق
[٣٥] غنيم، شحاتة عبد المقصود، عزام عبد اللطيف علي السيد، محمد عبد الستار، مفيدة السيد قابيل (٢٠٢٠)، دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية ومؤشرات كفاءتها في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٣٠، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٠.
[٣٦] إبراهيم، شعبان رأفت محمد (٢٠٢٣)، أبعاد ومهددات الأمن الغذائي المصري، المجلة القانونية، المجلد ١٧، العدد ٨، أغسطس ٢٠٢٣
[٣٧] البديوي، منى (٢٠٢٢)، رجال الأعمال تحدد معوقات الاستثمار والمعوقات المطلوبة للمواجهة وترسلها إلى الأعلى الاستثمار، مقال منشور على موقع عالم اليوم، ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٢
[٣٨] الهيئة العامة للاستعلامات (٢٠٢٣)، ٨ سنوات من تنفيذ استراتيجيات تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.https://sis.gov.eg/Story/

[٤٠] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، (2022) القاعدة القومية للدراسات: قائمة ببيلوغرافية عن الأمن الغذائي وخلاصة توصيات الدراسة، العدد ١٨٨
[٤١] منظمة الأغذية والزراعة FAO (٢٠٢٣)، تقرير تعزيز نظم الزراعة المستدامة.
[٤٢] وزارة التموين المصرية (٢٠٢٢)، خطة المخزون الاستراتيجي للأغذية.
[٤٣] البنك الدولي (٢٠٢١)، دراسة نظم الحماية الاجتماعية في مصر.
[٤٤] مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام (٢٠٢٣)، تحديات الأمن الغذائي المصري.
[٤٥] اليونيسف (٢٠٢٢)، الأمن الغذائي ودور المجتمعات المحلية في حالات الطوارئ.